جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ملخص محاضرات في مقياس

منهجية إعداد مذكرة

لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية

الدكتورة: داهـــل وافيـــة

السنة الجامعية 2024/2023

تقديم:

تعتبر دراسة منهجية البحث العلمي من أهم الدراسات التي تُلَقَّن لطالب القانون باعتبارها العمود الفقري للبحث العلمي، حيث تساعد الطالب المقبل بشغف على العلم في رسم معالم طريقه، وتمكنه من اكتساب الأسلوب والطريقة في التعامل مع مختلف المشاكل والمسائل القانونية، من خلال تزويده بأدوات التحليل والتعليق والمناقشة والبحث بطريقة علمية سليمة؛ فتتكون له بذلك شخصية قانونية لا يكون همّها استعراض لمعلومات، بل كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم، فالطالب لا يحتاج إلى القدرة الكافية للاستيعاب فقط، بل يجب أن يكون لديه رصيد منهجي يساعده على استثمار امكانياته، فالاستيعاب لا يؤتي أكله إلاّ باعتماد أدوات وطرق ناجعة تمكنه من توظيف معلوماته.

إن طبيعة القانون كعلم تتطلب التعامل معه وصياغته بدقّة وحذر شديدين، واستخدام تقنيات خاصة تفرضها طبيعة الكتابة القانونية، لذا فمعرفة القواعد المنهجية الخاصة بالبحث في مجال القانون لها أهميتها البالغة، ولا شك أن الجهل بها أو تجاهلها المفضي إلى عدم الالتزام بها يجعل البحث خال من الجودة وعارٍ عن الدقة، ويحول دون وصول الباحث إلى حقائق ونتائج وحلول علمية صائبة.

تستهدف هذه المحاضرات مساعدة طالب الحقوق والباحث في مجال القانون في التعرف على المفاهيم والأسس التي يقوم عليها البحث العلمي القانوني، والتحديد السليم للمشكلة محل البحث، واختيار أنسب الطرق لجمع المادة العلمية، وتزويده بالمهارات التي تجعله قادرا على تصميم خطة للبحث وتنفيذها، وإكسابه الخبرات التي تجعله قادرا على القراءة التحليلية الناقدة لما كتبه غيره، وتقييمه والحكم عليه، وهذا كله من خلال التعرف على الخطوات الواجب اتباعها، بدءاً من اختيار الموضوع، ووصولا إلى جعله قابلا للنشر أو للمناقشة.

مذكرة التخرّج: يتمّ إعداد هذه البحوث في نهاية طور التدرّج من الدراسة الجامعية (كمذكرة لسانس)، بالنسبة لبعض التخصّصات بهدف توسيع معارف الطالب، وتنظيم أفكاره، وإبراز مواهبه.

والقيمة العلمية لهذه البحوث تتمثل في اتباع الطالب لقواعد إجراءات وخطوات إعداد البحث، ولذلك ليس من الضروري أن يدوّن الطالب آراءه الخاصة أو انطباعاته الشخصية حول الفكرة الأساسية، لأن المقصود من هذه المرحلة هو تدريب الطالب على منهجية البحث، وجمع المراجع والقدرة على اختيار المادة العلمية المطلوبة والمناسبة ثم تنظيمها والتوفيق بينها وصياغتها بأسلوبه الخاص.

بحث الماستر: هو بحث تخصصي أعلى درجة من مذكرة التخرّج، الغرض منه إضافة معارف جديدة، وتمكين الباحث من توزيع معارفه ومداركه بصورة أكثر، فهو اختبار لذكاء الباحث ومواهبه، واستعداده لمواصلة البحث تحضيرا لإعداد بحث الدكتوراه.

ويدرج العديد من دارسي المنهجية كلاّ من مذكرة التخرج وبحث الماستر ضمن البحوث القصيرة لأقل من 100 صفحة.

بحث الماجستير: هو بحث يعدّه الطالب المتحصل على شهادة لسانس والذي اجتاز فترة الدراسة النظرية في الماجستير، تحت إشراف أستاذ متخصص في مدّة محدّدة، ووفقا لشروط قانونية معيّنة، وهو طرح لمسألة قانونية معيّنة يحاول الباحث معالجتها معالجة مستوفية لعناصر البحث العلمي، متوفّرة على الإبداع والابتكار والتعمّق العلمي، مستخلصا النتائج والحلول الجديدة، وهي بذلك تختلف عن الأبحاث التدريبية ومذكرات التخرّج والماستر التي تستهدف تدريب الطالب وتزويده بالمعرفة في مجال القانون.

بحث الدكتوراه (الأطروحة): تمثّل أطروحة الدكتوراه قمّة البحوث العلمية، وإذا كان لا بدّ لبحث الماجستير أن يضيف شيئا جديدا فإن الجديد الذي تضيفه أطروحة الدكتوراه يجب أن يكون أوضح وأقوى فهي بين إبراز فكرة وشرحها وتنظيمها، أو التعمّق برأي والتطور به وتفريعه، كما تعتمد أطروحة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج براعة في التحليل وتنظيم المادّة. يكون الباحث بعدها قادرا على إخراج أعمال أصلية دون الحاجة إلى من يشرف عليه ويوجهه؛ فالدكتوراه تعبّر عن ميلاد باحث يستطيع الاستقلال بالبحث. خلافا لرسالة الماجستير ومذكرة الماستر اللتان تعبّران عن صلاحية الباحث لسلوك طريق البحث في مرحلة الدكتوراه.

المقالات: المقال بحث قصير يتضمّن عرضا وجيزا لمعلومات تخصّ موضوعا معيّنا، ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد؛ إذ يمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع.

لكن يلتزم الكاتب في كتابته باتباع أسلوب علمي، على أن يتم نشره في إحدى المجلات، وهي كثيرة في ميدان العلوم القانونية سواء في الجزائر (مجلة الفكر البرلمان، مجلة مجلس الدولة، مجلة الباحث...) أو خارج الجزائر عربية كانت أو أجنبية.

مراحل إعداد البحث العلمي-1 (مرحلة اختيار الموضوع)

تخضع عملية إنجاز البحث العلمي في مجال العلوم القانونية إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية يجب التقيّد بها حتى يتمكّن الباحث من إنجاز بحثه والوصول إلى نتائج سليمة وحقيقية، ويمرّ إعداد البحث بعدّة مراحل:

أوّلا: مرحلة اختيار الموضوع.

يعتبر اختيار الموضوع الخطوة الأولى في كل بحث علمي، حيث يختار الباحث موضوعا يثير اهتمامه ويريد دراسته واستكشاف نواحيه، أو قل بعبارة أخرى طرح مشكلة تتطلّب حلاّ علميا، وهذه الخطوة الإيجابية هي التي تطلق شارة البدء في العمل الجاد وتحدّده وتوجّهه، ولهذا فعلى الباحث أن يحسن اختيار موضوع بحثه اختصارا للوقت والجهد، وحتى لا يجد نفسه مضطرّا لتغيير موضوع بحثه في منتصف الطريق أو آخره، وفي سبيل ذلك عليه أن يعرف الوسائل والعوامل المساعدة على حسن الاختيار.

ا. **طرق اختيار موضوع البحث:** هناك طريقتين لاختيار الموضوع

1. **الطريقة الأولى:** يقوم فيها الباحث باختيار الموضوع بنفسه وإرادته الحرّة بدافع رغبة شخصية في دراسة الموضوع، أو لأهمية الموضوع ذاته، ومن محاسنها أنها تضمن للباحث حرية الاختيار، لكن إذا كان طالبا مبتدئا فإنه عادة ما يتسم بضعف خبرته البحثية والعلمية، وقد ينجم

عن ذلك عدم التوفيق في الاختيار، كأن يختار موضوعا واسعا جدّا، أو موضوعا مستهلكا لا مجال أمامه للإضافة العلمية فيه.

2. **الطريقة الثانية:** يقوم فيها المجلس العلمي أو الأستاذ المشرف بوضع قائمة البحوث المراد دراستها، وتعرض على الطلبة من أجل اختيار موضوع البحث، وهي آمن للطلبة، كما أن التجارب دلت على أن الطلبة الذين يوفقون لاختيار المواضيع بأنفسهم يكونون أكثر تفوقا ونجاحا وسعادة بأعمالهم من أولئك الذين يفرض عليهم موضوع البحث.

II. العوامل المساعدة على اختيار موضوع البحث: يمكننا في هذا الصدد طرح السؤال التالي: كيف يوفّق الباحث في اختيار موضوع بحثه؟

هناك عدّة عوامل تساعد الباحث على النجاح في اختيار بحثه منها ما يتعلق بشخصه ومنها ما يتعلّق بالبحث.

1. **العوامل المتعلّقة بالباحث:** لا يشترط لنجاح الباحث أن يكون طالبا متفوقا–إذ قد يكون التفوق نتيجة للقدرة على الاستيعاب والفهم والحفظ–لكن الباحث الناجح هو الذي يجمع بين عدّة صفات يتوقف عليها نجاح بحثه القانوني، وغيابها يؤثر على جودة بحثه، ومن بين هذه الصفات:

- **الكفاءة العلمية:** دراسة أي بحث علمي تتطلب مستوى علميا معينا ويكون لهذا المستوى دور كبير في الإحاطة بالموضوع وتحديد زمن دراسته، ويجب أن يكون لدى الباحث قدرة ذاتية تمكّنه من إعداد البحث العلمي وفقا لقواعد وإجراءات والشروط المنهجية المطلوبة في إنجاز البحوث العلمية.
- **الرغبة الذاتية:** إن البحث العلمي مرحلة علمية شاقّة يترتّب عليها الاجتهاد والمثابرة، وتتطلّب أخذ الأمور بجدّية كافية، لذا لا بدّ أن ينبثق اختيار الموضوع عن رغبة حقيقية، صادقة متولّدة عن الفضول العلمي وليس عن مجرد نزوة، إذ نجد أن الباحث الناشئ يجد صعوبة في اختيار موضوعه، وكثيرا ما يلجأ الباحث في ذلك إلى بعض الباحثين وخاصة أساتذة الجامعات، وهي طريقة غير مستحسنة إذ قد يقترحون عليه مواضيع لا تتفق وميوله الحقيقية، فيتعثر في إنجازها، أما إذا اختاره عن قناعة ورغبة حقيقية في الإنجاز فإنها تؤدي إلى إنجاز بحث أصيل يصل فيه إلى أفكار وآراء لم يصل إليها من سبقه في البحث، وهو ما أثبتته التجارب.

- **المهارات الشخصية:** ومن أهمها:

✓ **الذكاء العقلي والتحلي بالأخلاق:** إذ ينبغي أن يكون الباحث على قدر من الاستطاعة على التعمق في الفهم والتحليل والمناقشة، والربط والمقارنة...في معالجة موضوع البحث، وهو ما يكتسبه الباحث من خلال قراءة مجموعة مواضيع مرتبطة ببحثه.

أمّا الأخلاق فمثالها الصبر والتأنّي والإخلاص والتحمّل والمثابرة وعدم الانفعال السلبي، والقدرة على التضحية...وهي كلها تعين الباحث على الوصول إلى نتائج سليمة في نهاية البحث.

✓ **القدرات اللغوية:** يقتضي البحث العلمي إلمام الباحث بقواعد وأحكام لغة بحثه بالدرجة الأولى، كما ينبغي عليه الإلمام باللغات الأخرى التي يستعين بمراجع مكتوبة بها، على اختلاف بينها في درجة الاعتماد، حيث أن هناك من المواضيع ما يكون مهده فرنسا مثلا فتكون أهم مراجعه باللغة الفرنسية، وهناك ما يتطلب اتقان اللغة الإنكليزية، ومنها ما يتطلّب اتقان اللغة العربية دون غيره، لكن كلما تعددت القدرات اللغوية كان الإلمام أوسع، والبحث أثرى وأنفع، لأن الترجمة قد لا تكون آمنة في كلّ الحالات(مثال ذلك ترجمة المواقع الالكترونية التي عادة ما تكون حرفية، ولا تراعي المجال العلمي الذي يكتب فيه الموضوع المترجم، وكذلك بعض الكتب المترجمة ترجمة حرفية من طرف مترجمين بعيدين عن الاختصاص القانوني أو اختصاص مجال البحث).

✓ **حبّ القراءة وسعة الاطّلاع:** يجب أن يكون الباحث القانوني محبّا للقراءة بوجه عام ولقراءة المراجع القانونية بوجه خاص، عاشقا للبحث عن الحقيقة ويجب أن يكون ملما بكل ما كتب في موضوع بحثه، في كتب الفقه وأحكام القضاء ونصوص التشريع ذات الصلة؛ فمن ثمار كثرة القراءة في موضوع البحث أن يكون البحث نسيجا واحدا ترتبط أفكاره بمحيط واحد وفق خطة واضحة، لا تناقض فيها.

- **الإمكانيات الماديّة:** لقد أصبح البحث العلمي عملية جدّ مكلفة خاصّة بالنسبة لأبحاث الماجستير والدكتوراه، إذ قد يتطلّب الأمر التنقل داخل البلد وخارجه، وخاصّة إذا كان إلى بلد ترتبط منظومته القانونية ارتباطا وثيقا بمنظومة بلد الباحث، مثل الجزائر وفرنسا (تشريعا وفقها

وقضاءً)، وذلك بحثا عن المراجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث، إضافة إلى أنّ اقتناء المراجع والمصادر ونسخها يتطلّب تكاليف مالية معتبرة.

- **التزام الباحث الحياد والموضوعية:** نقصد بالموضوعية عدم انحياز الباحث في بحثه لأي فكر أو سياسة أو معتقد، بل يجب أن يبحث عن الحقيقة القانونية ويلتزم بها، ولا يكون البحث خدمة لدوافع شخصية؛ ولذلك يقع على الباحث التجرّد من الأفكار المسبقة، وأن يتحرى البحث والتنقيب العلمي، وأن يلتزم الشك العلمي فلا يقبل كل ما يقرأه على أنه قضية مسلّمة بل لا بد من إعمال نظره وفكره فيه، فالمطلوب هو الشك العلمي وليس المرضي الذي تدفع إليه النزوة العارضة أو الرغبة في مخالفة المألوف.
- **الأمانة العلمية:** وهي من أهم الصفات التي يجب أن يهتم بها الباحث، فمن بركة العمل إسناد القول لأهله، ويعني إسناد الفكرة أو الرأي المدوّن في البحث إلى مصدره الأصلي، والذي قد يكون رأيا فقهيا أو نصا تشريعيا أو حكما قضائيا، ومن مظاهر الأمانة العلمية ذكر المصدر الأصلي بالتفصيل (اسم صاحبه، وعنوان المؤلف، والجزء، والطبعة، ودار النشر، والبلد، وسنة النشر، والصفحة).

وقيمة البحث العلمي تقاس بمدى الأمانة العلمية للباحث، حيث ينسب كل فكرة إلى مصدرها فتظهر آراؤه وأفكاره واضحة متميزة عن غيرها من الأفكار. ومع ذلك فإن الأمانة العلمية لا تتعارض مع الاقتباس، أما النقل الحرفي أو أخذ المعنى دون إشارة إلى صاحبه فيتعارض معها.

2. العوامل المتعلّقة بموضوع البحث:

ينبغي على الباحث أن يتفادى عند اختيار موضوع بحثه:

- المواضيع التي يشتدّ حولها الخلاف، حيث تحتاج إلى فحص وتمحيص، فمن الصّعب عليه أن يكون موضوعيا في الوقت الذي تكون الحقائق مختلفا فيها، إذ أن البحث ليس مجرد عرض لآراء المؤيدين والمعارضين فقط. وبالمقابل عليه أيضا جنب المواضيع التي لم يثر بشأنها أي خلاف نظري أو عملي، أي تجنب المواضيع التي تعتبر من قبيل المسلمات في مجال القانون.

- الموضوعات العلمية المعقّدة التي تحتاج تقنية عالية، ذلك أنها تكون صعبة على الباحث المبتدئ.
- المواضيع التي يصعب الحصول على مادّتها العلمية بصورة كافية، فأحيانا يكون الموضوع ذا أهمّية علمية وعملية، إلاّ أنّ قلة المادة العلمية فيه تجعل الباحث يتراجع عن موضوع في منتصف الطريق، وما يستتبع ذلك من إهداره للوقت والجهد والمال. لذلك على الباحث أن يطمئن إلى إمكانية الحصول على ما يحتاجه من مراجع أو مصادر سواء بالشراء أو الاستعارة أو التصوير أو الاطلاع الداخلي في المكتبات
- المواضيع الواسعة جدّا والمواضيع الضيّقة جدّا، فإذا كان واسعا صعُبَ على الباحث حصره، وإذا كان ضيّقا لا يمكن للباحث أن ينجز رسالة حوله.
- المواضيع الخاملة والخالية من المتعة، فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجعة فإن الموضوع سيكون مملاّ.
- المواضيع التي سبق بحثها في دراسة حديثة ومتميزة: فرغم أنه ليس هناك مانع من دراسة أكثر من باحث الموضوع ذاته بطريقة متعاصرة، إذ قد يكون لكل باحث وجهة نظر خاصة به، إلا أن دراسة موضوع تمت دراسته في رسالة حديثة قد يجعل الباحث يرجع إلى نفس المادة العلمية التي استعان بها الباحث الذي سبقه. أما إن كان الموضوع قد درس منذ مدة طويلة في رسالة متميزة فإن من شأنها أن تفيد البحث وتحفز الباحث للوصول إلى نتائج جديدة.
- ومن الأفضل للباحث أن يختار موضوعا متصلا بمجال اختصاصه في القانون، حتى لا تضيع سنوات بحثه دون الاستفادة منها في التقدم في عمله والرقي به

ويقال إن الانطباعات الأولى انطباعات قوية لذلك ينبغي إعداد العنوان بعناية على نحو يعطي تعريفا وملخصا يدل على ما هو آت، فالعنوان يُقرَأ من قبل عدد أكبر بكثير جدا من عدد قارئي البحث العلمي، لذلك يقع على الباحث أن يحسن اختيار العنوان، **فالعنوان الجيد** هو "وصف محتوى البحث في أقل عدد ممكن من المفردات في غير إسهاب أو اقتضاب"، وعليه فمن شروط العنوان:

-ألا يكون طويلا

– ألا يكون قصيرا مخلا

–ألا يكون غامضا يدعو إلى الحيرة والتساؤل

مراحل إعداد البحث العلمي–2 (مرحلة جمع المصادر والمراجع)

يستند الباحث في بحثه إلى مختلف المراجع والمصادر التي كتبها غيره في المجال الذي يبحث فيه، لذلك يجب عليه التعرّف على جميع المعطيات المتعلّقة بكيفية الاستخدام الأمثل لمختلف الوثائق العلمية.تعتبر هذه المرحلة هامّة جدّا، فكثيرا ما يعزف الباحث عن موضوع بحثه في حال عدم توفّر ركائز مرجعية له تعينه على إتمامه.

أوّلا: مفهوم الوثائق العلمية وأهمّيتها.

تعرّف الوثائق من النّاحية المنهجية على أنّها جميع المصادر والمراجع الأوّلية والثّانوية التي تحتوي جميع المعلومات والمعارف والحقائق المتعلّقة بموضوع البحث، سواء كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، مخطوطا كانت أو مطبوعا مسموعا أو مرئيا أو الكترونيا.

وتتمثل أهمية الوثائق العلمية في إبراز قيمة البحث من خلال المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في توضيح مدى حداثة المعلومات التي رجع إليها، فضلا عن توفير الوقت والجهد عن الباحثين الآخرين.

ثانيا: أنواع الوثائق العلمية.

ونميّز فيها بين الوثائق الأصلية (المصادر) والوثائق الثانوية(المراجع)

I. **الوثائق الأصلية (المصادر):** هي تلك الوثائق التي تتضمّن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلّقة بالموضوع دون استعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات. وهي كل وثيقة تناولت موضوعا وعالجته معالجة شاملة وعميقة بحيث تصبح أصلا لا يمكن للباحث في ذلك الموضوع الاستغناء عنها، وهي على أنواع منها:

1. **القوانين والنصوص التنظيمية.**
2. **الأعمال التحضيرية للقوانين.**
3. **الأحكام والاجتهادات القضائية.**
4. **الإحصائيات الرسمية والمقابلات.**
5. **تقارير وتوصيات المؤسسات والهيئات العامة.**
6. **المراسلات الرسمية.**

II. **الوثائق الثانوية (المراجع):** هي تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث من المصادر الأصلية لذا تسمّى المراجع، لأنها تعتمد في ذاتها على وثائق تتمثل في المصادر، كما تعرّف بأنها المعلومات والبيانات التي دوّنها أشخاص لم يعاصروا أو يشاهدوا الظاهرة، كالمراجع التي تحلل مصدرا أوليا، حيث تنقل هذه المراجع المعلومات عن المصدر الأوّل بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك يمكن القول أنّ معلومات المراجع أقل دقة من معلومات المصادر لعدة أسباب منها احتمال الخطأ في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة خاصة عند ترجمة المعلومات من لغة إلى لغة، أو الخطأ عند نقل الأرقام والبيانات، واحتمالات الإضافة على البيانات الأصلية لغرض التوضيح، أو العكس حذف البيانات والمفردات لغرض الاختصار فتتغير الفكرة أو الحقيقة.

لذلك ينبغي على الباحث الاعتماد على الوثائق الأولية (المصادر) في جمع المعلومات، إلا في حالة صعوبة أو استحالة الحصول عليها، مع شرط تأكد الباحث من طبيعة أوعية المعلومات التي يعتمد عليها.

ومن أمثلة الوثائق الثانوية (المراجع): الكتب القانونية العامة والمتخصصة، الدوريات، والرسائل العلمية الأكاديمية.

III. **معيار الأفضلية بين الوثائق:** يرجع التفضيل بين الوثائق إلى عدة أمور أهمها:

1. **الدقة والمعرفة والنزاهة:** فقد يكون بعض المؤلفين أكثر نزاهة ومعرفة ودقة من الآخرين، وبالتالي على الباحث أن يعرف من كتب في موضوعه ويأخذ فكرة عن كفاءاتهم ونزاهتهم ودقتهم وعن ميولهم السياسية والفكرية، ليختار من يقدمه ومن يؤخره.

2. **الزمان:** يختار الباحث الوثائق المتعلقة بالإطار الزماني الذي حدّده لموضوعه، كما يركّز على أقرب الوثائق صلة بزمان بحثه وأكثرها حداثة، خاصة فيما يخصّ التشريعات، في ظل كون البحث قد يستمر لعدة سنوات تلغى فيها تشريعات وتأتي تشريعات جديدة قبل أن يناقش الباحث بحثه.
3. **المكان:** يركز الباحث على الوثائق التي تدرس الموضوع في نفس الإطار المكاني الذي حدّده الباحث لموضوع بحثه، ولا يمنع هذا من الاستعانة بوثائق تتعلق بأمكنة أخرى على سبيل الاستئناس أو المقارنة.

ملاحظة: –إذا وجد الباحث في المراجع مادة لبحثه مأخوذة من مصدر أو مرجع آخر عليه أن يتأكد من مدى صحتها، نظرا لما قد يعتري النقل من نقص أو تحريف أو تصحيف.

ورغم أن مرحلة جمع المصادر والمراجع قد تطول، إلا أن على الباحث أن يضع لها حدا حالما يجد أن ما جمعه كاف للكتابة منه وأنه غطى كل نقاط البحث، وعليه البدء في المرحلة التالية والتي تستمر معها عملية جمع الوثائق العلمية لكن بشكل ثانوي.

ثالثا: مصادر الوثائق العلمية. من أين يتحصّل الباحث على الوثائق العلمية؟

يمكن للباحث التعرف على الوثائق العلمية ذات الصلة بتخصصه من عدة قنوات أو سبل: **أوّلها** الخبرات العلمية التي اكتسبها الباحث وكوّنها أثناء دراسته أو تلقاها من أساتذته طوال سنين دراسته، وخاصة منهم أولئك المهتمين بالدراسات والبحوث والإصدارات في مجال تخصصهم.

أما **القناة الثانية** فهي الرجوع إلى المؤلفات المهتمة بجمع وذكر المصادر والمؤلفات في شتى العلوم.

كما تتيح **قائمة المصادر والمراجع** في الرسائل والبحوث العلمية سواء المنشورة أو المتواجدة بالمكتبات للباحث الاطلاع على ما كتب في موضوع بحثه، إذ تفيد هذه القوائم في التعرّف على المؤلفات النادرة وقد تنبهه إلى ما قد يغفل أو يغيب عنه من مصادر.

وتوجد الوثائق العلمية بالمكتبات العامة والخاصّة، ومكتبات الكليات والجامعات، وعلى المواقع الرسمية لمختلف الهيئات، وقواعد البيانات، وقد نتحصّل على الوثائق من الجهات الرسمية مباشرة، كالمركز الوطني للأرشيف مثلا.

ويرجع اختيار مكتبة على أخرى إلى غناها الوثائقي بالدرجة الأولى، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي تدخّل عوامل أخرى في الاعتبار منها تخصّصها وقربها المكاني من الباحث، وشروط الدخول إليها، ومدى ترتيبها وسهولة الحصول على وثائقها.

في حالة استعمال مواقع الانترنيت يجب الانتباه إلى قيمة المؤلف ونوعية العمل ومصداقية الموقع، وضرورة الإشارة بدقّة إلى معلومات المرجع تفاديا للسرقة العلمية.

مراحل إعداد البحث العلمي-3 (مرحلة القراءة والتفكيـر)

بعد جمع الوثائق العلمية ذات الصلة بالموضوع، تأتي مرحلة أخرى ذات أهمية كبيرة هي مرحلة القراءة والتفكير، إذ تعدّ القراءة أهم وسائل نقل المعلومة إلى الدماغ البشري.

تُعرّف القراءة بأنها: "ترجمة عقلية لمجموعة من الرموز ذات علاقة فيما بينها ومرتبطة بدلالات معلوماتية معينة، وهي عملية اتصال تتطلب سلسلة من المهارات، فهي عملية تفكير متكاملة، وليست مجرد تمرين في حركات العين".

يقصد بمرحلة القراءة والتفكير، مجموع عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار، والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمّل هذه المعلومات والأفكار تأمّلا عقليا فكريا حتى يتولّد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع بحيث يصبح مسيطرا عليه، مستوعبا لأسرار وحقائقه، متعمقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار.

أولا: أهداف مرحلة القراءة والتفكير.

تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تساعد الباحث على استخراج الأفكار الضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في:

1. التعمق في فهم الموضوع والسيطرة عليه، وتدوين المعلومات المرتبطة به.
2. اكتساب نظام تحليلي للمعلومات.
3. اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي.
4. القدرة على إعداد خطة الموضوع.
5. اكتساب الثروة اللغوية المتخصصة.

ثانيا: شروط وقواعد القراءة.

القراءة فن، فقد يقرأ الكتاب شخص فيسيء فهمه أو يخرج منه صفر اليدين، ويقرأه آخر فيتزود منه علما وفهما ومنهاجا. ولكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة وناجحة يجب مراعاة مجموعة من الشروط:

1. أن تكون القراءة واسعة وشاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، مع عدم الاستطراد بقراءة أجزاء لا تتعلق بالموضوع.
2. الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر، فيجب أن يكون الباحث حاذقا في تقييم الكتب التي بين يديه.
3. الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.
4. أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة، وليست ارتجالية عشوائية، إذ يجب أن يضع الباحث في ذهنه المحاور التي يدور حولها بحثه؛ فتكون له بمثابة الموجّهات أثناء القراءة.
5. احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء القراءة.

اختيار الأوقات والأماكن المناسبة للقراءة، والابتعاد عن القراءة في فترات الأزمات الصحية والنفسية؛ فعلى الباحث القراءة في أوقات النشاط الذهني، ليتسنى له فهم ما يقرأ واستيعابه، والأخذ عنه أخذا صحيحا غير محرّف أو مشوّه، وحتى يكون قادرا على نقد ما يقرأ.

وقد أثبتت تجارب عديدة أن الانسان يكون أكثر استعدادا للفهم والاستفادة في ساعات الصباح، لذا على الباحث تنظيم وقته لينتفع بهذه الفترة.

كما ينصح الباحث المبتدئ في بداية تجميعه للمادة العلمية، بمناقشة المشرف وزملائه القدامى للتعرف على أنواع المصادر المناسبة لبحثه وأماكن وجودها ليوفر الوقت والجهد.

6. تفريغ فترات للتأمّل والتفكير بين القراءات المختلفة.
7. الحزم خاصة منذ القراءة الأولية (الانتقائية) وإلاّ فإنّه سيجد نفسه في مشكلة مع الوقت.
8. التركيز على المراجع المتخصّصة والحديثة مع اعتماد الطبعة الجديدة.

ثالثا: أنواع القراءة.

هناك ثلاثة أساليب للقراءة يتم اعتمادها من طرف الباحث وفقا للتدرج التالي:

1. القراءة السريعة:

تستهدف التعرف على محتوى المصدر من خلال قراءة المقدّمة والخاتمة وقائمة المراجع، وتصفح الفهارس بعناوينها الرئيسية والجزئية بسرعة بغرض التعرف على الجزئيات ذات الصلة بالموضوع، وهي بذلك تمكّن الباحث من أخذ نظرة خاطفة على الموضوع وتحديد الوثائق العلمية الأكثر فائدة لإنجاز بحثه.

يتعيّن على الباحث خلال القراءة السريعة – دون التمعن في كل صفحة من صفحات المرجع؛ لأن ذلك في هذه المرحلة يكون مضيعة للجهد والوقت –، تدوين مواضع النقاط والعناصر التي تبدو مبدئيا ذات علاقة، بتدوين اسم المؤلف وعنوان المصدر ومعلومات النشر (الطبعة، الناشر، المكان، السنة) والأرقام والصفحات التي تتضمن ما يهمه من نصوص.

ويكون ذلك حسب التفصيل التالي:

- في الكتب: يتعرّف الباحث على المراجع المتصلة ببحثه عند قراءة عنوان الكتاب، ثم الفهرس ثم المقدمة، وإن وجد فصولا متعلقة ببحثه يقرأها.
- بالنسبة للدوريات والرسائل من قراءة عنوان البحث وملخصه، يدون ما يهمه من ملاحظات ويستبعده في الحالة العكسية.
- في حالة بحوث الرسائل العلمية، يجب على الباحث منذ البداية وضع سجلات مكتوبة على بطاقات مناسبة لجمع الأفكار الخاصة بالدراسة.

في أثناء القراءة تتكرر المصطلحات الخاصة بالمجال الذي يبحث فيه، فيفيد الباحث كثيرا جمع هذه المصطلحات وترتيبها.

2. القراءة العادية:

هذا النوع من القراءة يتمركز حول المواضيع التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، وتتسم بأن الباحث يقوم بها بتعمق وهدوء، ويستخلص الأفكار والنتائج ويدوّنها بعد ذلك في البطاقات أو الملفات المعدة لذلك ليرجع إليها في مرحلة القراءة العميقة.

3. القراءة العميقة(المركزة):

يتركز هذا النوع من القراءة حول بعض الوثائق دون الآخر؛ لما لها من أهمية وصلة بالموضوع، وعلى الباحث أن يقرأها بعمق وتأنٍّ، وقد تفيد قراءتها أكثر من مرة، ليقتبس منها الأفكار والنظريات، وهي تتطلب أكثر من غيرها من مراحل القراءة صرامة والتزاما من الباحث، وعلى الباحث في هذه المرحلة أن يعمل على تقييم المعلومات التي يحصل عليها، ويدون ما قد يصل إليه تفكيره من أفكار، كما يجب أن يكون موجهه فيها المحاور التي يدور حولها بحث.

إنّ القراءة المطلوبة في هذه المرحلة من الباحث هي القراءة الناقدة، وليس التقبل الأعمى لكل ما يقرأ، فالقراءة عمل غير يسير إذا أريد لها أن تكون نافعة منظمة، يقول الأستاذ أحمد شلبي: "إنه مما

لا شك فيه أن المقدرة على القراءة وعلى هضم الأفكار المكتوبة والانتفاع بها فن لا يعرفه إلاّ القليلون، ومن المجهود الضائع أن يبذل الطالب وقته وحماسته في قراءة غير نقدية وغير مركّزة".

مراحل إعداد البحث العلمي-4 (مرحلة تقسيم البحث وتبويبه)

تبويب البحث هو عملية البناء الشكلي له، أو الطريقة التي يتم بها تقسيم البيانات التي يتضمنها البحث في إطار مكون من أبواب وأقسام أو فصول...وفقا لمنطق الباحث ومتطلبات البحث.

وتعتبر خطة البحث بالنسبة للباحث بمثابة "خارطة الطريق" أثناء عملية البحث، ولا يمكن لأي باحث إكمال بحثه دونها مهما كان نوعه وحجمه، وبذلك فإن خطة البحث تتجاوز المفهوم الضيق الذي يفهم منه أن التقسيم الشكلي للبحث ليصبح بذلك التسلسل المنطقي والمترابط والمتجانس للبحث في مراحله المختلفة.

وكما أن بناء أي منزل يبدأ المهندس فيه برسم مصغر له؛ يحدد فيه أركانه ودعائمه وأقسامه، ثم يبدأ البناء بعد ذلك تبعا للمشروع المخطط، فكذلك الباحث يبدأ بحثه بمخطط يكون دليلا له عند إعداد بحثه.

أوّلا: طرق التعامل مع خطة البحث (تصميم البحث).

يطرح السؤال التالي: كيف للباحث أن يخطط لبحثه وهو لا يملك فكرة واضحة وكاملة عنه، كما أنه من الناحية الزمنية لا زال يبحث ويقرأ ويحلل المعطيات التي يجدها؟

إنّ تعامل الباحث مع خطّة البحث وفقا لثلاثة طرق:

1. **البدء في كتابة البحث قبل وجود أية خطة:** هذه الطريقة وإن كانت لا تعيق تقدم الباحث في إنجاز بحثه إلاّ أنه قد يقع في فخ ضرورة التخلص من أجزاء بأكملها لا يمكن إدراجها في البحث.

2. **وضع خطة متكاملة قبل البدء في الكتابة:** هناك من يفضل عدم البدء في كتابة البحث إلاّ بعد الوصول إلى وضع خطة متكاملة له. إذا كانت هذه الطريقة تجنّب الباحث إضاعة الجهد في تطوير أجزاء لا ضرورة ولا مكان لها في البحث؛ فمن مساوئها تضييع وقت الباحث وتوقف تقدّمه في إنجاز بحثه.
3. **وضع خطة بحث أوّلية:** حيث يبدأ الباحث بقراءة الأدبيات العامة المتعلقة بموضوع بحثه وتدوين الملاحظات الأوّلية، وأثناء عملية البحث نفسها ومع مرور الزمن وإدخال التعديلات عليها بالتزامن مع تطور البحث تصبح هذه الخطة نهائية، وبالتالي يكون نضج الخطة جزءا لا يتجزّأ من عملية البحث ذاتها، وبهذا يتفادى الباحث سلبيات الطريقتين السابقتين دون التخلي عن إيجابياتهما.

ثانيا: أسس وشروط تقسيم البحث.

يجب أن يكون تقسيم البحث وتبويبه وفقا لمجموعة من الأسس وأن يحترم بعض الشروط:

1. **الوضوح:** يقصد به أن تكون الخطة واضحة وبسيطة، بحيث يكون هناك:
   - تقابل وتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية.
   - توازن في عدد الأبواب والأقسام والأجزاء.
   - تفادي التكرار والتداخل والاختلاط بين محتويات العناصر والعناوين الأساسية والفرعية.
   - أن تكون عناوين التقسيم جملا كاملة وواضحة.
   - اختيار العناوين بدقّة من خلال اختيار الكلمات المناسبة لأنه يعطي للقارئ نظرة إجمالية للموضوع وتسهيل فهم معانيه.
   - العناوين التي تكون في مستوى واحد تكون لها نفس التركيب اللغوي، ويتبع في كتابتها أسلوب واحد.

2. **الاتساق:** يقصد به الترابط بين العناصر فيما بينها، بحيث يمهّد كلّ منها للآخر بصورة منطقية تسمح بالمقابلة والمقارنة بين الأفكار القديمة والموروثة والأفكار الجديدة، وربطها بصورة قد تؤدي إلى استنتاج حقيقة أو حقائق جديدة.
3. **العمق العلمي:** يقصد به التعمّق والشمول في كافة جوانب وأجزاء الموضوع بشكل جيّد فتبيّن الخطّة جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي تتم معالجتها، بحيث يمكّن هذا التفصيل القارئ من التعرّف على الموضوع بمجرّد الاطّلاع على الخطّة، ويبيّن مدى تحكّم الباحث في الموضوع.

لكن مع ذلك يجب أن تبقى الخطّة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا اقتضت ظروف البحث ذلك، كأن يتنبّه الباحث إلى بعض جوانب الموضوع التي كانت غائبة عنه، أو أن نقطة ما قد ظنّ من قبل أهميتها للبحث ثم يتبين له أنها ثانوية بالنسبة لبحثه، أو يتضح له افتقاد طريقة التبويب للترابط أو التسلسل المنطقي أو غيرها مما يمكن أن يستجد بعد التعمّق في البحث والقراءة. ولهذا فمن النادر أن يعتمد البحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث. كما يجب أن تكون الخطة دالة وتحليلية، وليست مجرد تجميع لموضوعات وعناوين فارغة من أي معنى.

ملاحظة: إذا كانت التعديلات الجارية على الخطة لا تؤثر على العنوان الأصلي للبحث ولا تخل بفحواه، فيمكن للباحث إجراؤها بالتنسيق مع المشرف، أما إن استلزم التعديل في الخطة تغيير العنوان فلا يمكن ذلك إلا بعد موافقة المشرف والهيئة العلمية المعنية.

ثالثا: صور تقسيم البحث.

تقسيم البحث هو وسيلة لإيصال الرسالة منه، وهو الطريقة التي يختارها الباحث للإجابة على الأسئلة التي يطرحها في المقدّمة. عموما هناك معايير مختلفة لتقسيم البحث، للباحث أن يختار أحدها وفق المقتضيات التي يفرضها بحثه:

1. **التقسيم الزمني:** وهو الذي يستند إلى عنصر الزمن والتطور التاريخي للموضوع.

2. **التقسيم البنيوي:** يستند إلى دراسة بنية الموضوع، من خلال دراسة مكوناته وعناصره والعلاقة القائمة بينها، وهذا التقسيم منصوح باستعماله عندما يتجاهل البحث التطور الزمني للموضوع، ويكون هدفه دراسة الموضوع كما هو عليه حاليا، لكن لا مانع من الدمج بين التقسيمين.
3. **التقسيم التقني:** يستخرج التصميم وفقا لهذه الطريقة من أحد أجزاء القاعدة القانونية إما من الفرضيات أي الحالات الواقعية المشمولة بالقاعدة، أو من الحكم (أي الحل الذي تقرره القاعدة لتلك الفرضيات.

وفي كل هذه التقسيمات، يمكن اعتماد التقسيم الثنائي أو الثلاثي للبحث، ويمكن أن يتم تناول المبادئ في القسم الأول والاستثناءات في القسم الثاني...

مراحل إعداد البحث العلمي-5 (مرحلة تخزين المعلومات)

(الاستعداد للتحرير)

تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة، فبعد أن يقوم الباحث بتبويب البحث وتقسيمه، ينتقل إلى تخزين المعلومات من المصادر والمراجع استنادا للتحرير.

أولا: المقصود بعملية تخزين المعلومات.

يقصد بتخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المصادر والمراجع وتسجيلها كتابة، وبذلك فهي لا تشمل إلاّ الجزء أو المقطع الذي يهمّ موضوع البحث، وهذا يعني أن طريقة التصوير لا تغني عن عملية التدوين، باعتبار أن عملية التخزين تشمل الأفكار المهمة التي قد تتضمنها بعض صفحات المراجع، أما التصوير فقد يشمل صفحات كاملة قد لا يحتاج منها الباحث إلا فكرة واحدة، أو اثنتين، أو ربما لا يجد فيها شيئا.

ثانيا: أساليب تخزين المعلومات.

من بين أهم أساليب تدوين المعلومات وتخزينها نجد:

1. طريقة البطاقات:

البطاقة قطعة من الورق المقوى مربعة أو مستطيلة، يستحسن أن تكون بحجم واحد بألوان متعددة تتعدد بتعدد أبواب أو فصول البحث، يتم ترتيبها حسب عناصر البحث وعناوينه، تكون الكتابة على وجه واحد منها، وكل البطاقات المتعلقة بعنوان رئيسي تجمع في ظرف أو رف أو صندوق أرشيف مكتبي واحد، ويتبع الباحث أي معلومة يدونها في هذه البطاقات بجميع بيانات المصدر أو المرجع الذي أخذها منه.

من مساوئ هذه الطريقة احتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا، وصعوبة حملها إلى الأماكن التي ينتقل إليها الباحث.

2. طريقة الملفات:

يتكون الملف من غلاف سميك من الورق المقوى أو البلاستيك، معدّ لاحتواء أوراق متحركة، تقسّم الملفات حسب خطّة البحث، مع ترك فراغات لاحتمال أي إضافة، أو تسجيل معلومات مستجدّة أو احتمال التغيير والتعديل، ومن الممكن إضافة ما قد يلزم من أوراق في أي وقت وفي أي مكان من الملف، وينطبق على هذا الأسلوب ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة لأسلوب البطاقات من حيث وجوب تسجيل البيانات المتعلقة بالمصدر الذي تم تدوين المعلومات منه. وأن تكون عملية التدوين على وجه الورقة دون ظهرها.

ومن أهم مميزات هذا الأسلوب:

- المرونة؛ إذ يسهل على الباحث إحداث تغييرات بالإضافة والتعديل والتعليق عليها بسرعة بدل إضاعة الوقت في فرز البطاقات من أجل التعديل والإضافة.
- سهولة متابعة ومراجعة ما تم جمعه من معلومات، وسهولة الرجوع إلى الأفكار المدونة حول كل مسألة على حدة.

- ضمان حفظ المعلومات وعدم تعريضها للضياع.
- سيطرة الباحث على الموضوع بشكل أحسن منه عند اتباع طريقة البطاقات.

3. طريقة التدوين عن طريق الحاسوب:

وهي أحدث طريقة في تدوين المعلومات، ويقوم فيها الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر وتنظيم ما بداخله وفقا لتقسيم (خطة) البحث، وميزة هذا الأسلوب هي مساعدة الباحث على ربح الوقت، وحفظ المعلومات بعد تخزينها دون تعريضها للضياع أو التلف بفعل العوامل الطبيعية، إضافة إلى إمكانية التعديل والإلغاء بسهولة، وإضافة المعلومات المستجدة بين الأسطر المكتوبة، وشطب وإلغاء ما يشاء من معلومات، وهو فوق كل ذلك يختصر مرحلة كاملة هي مرحلة نقل ما دَوّنَه الباحث على الأوراق إلى الحاسوب وهي مرحلة مرهقة من جهة الجهد والوقت والمال.

ومن أهم عيوب هذه الطريقة أنها تعرض عمل الباحث للتلف عن طريق الفيروسات، كما أنه معرض للقرصنة، ومن ناحية أخرى فهو يحرم الباحث من ميزات الكتابة اليدوية المتزامنة مع تأمل الفكرة، وإعطائه فرصة أخرى لتعديلها أثناء إعادة صياغتها وكتابتها على جهاز الحاسوب، كما أن السهولة التي تميزه وتوافر الكثير من المراجع على شبكة الانترنيت يشجع على السرقة العلمية، عن طريق ميزة النسخ واللصق، ولو مع بعض التعديل في الأسلوب.

قبل الانتهاء من هذه المرحلة لابد من لفت انتباه الطالب إلى ضرورة تدوين الأفكار العارضة، إذ كثيرا ما يطرأ على ذهن الباحث لمحة من فكرة، أو حل لمشكلة، أو جمل معبّرة تفي بالغرض، وغالبا تكون قيّمة. وهذه الأفكار تكون سريعة الانفلات من الباحث كسرعتها عندما عرضت له. إن ضمان الاستفادة من هذه الأفكار يكون بتدوينها في الحال ودون تباطؤ، لذلك يكون الاحتفاظ بدفتر صغير أو سجل إلى جانب الفراش أو في الجيب أو الحقيبة أمرا مفيدا جدا

مراحل إعداد البحث العلمي–6: مرحلة تحرير البحث_1

(مقومات كتابة البحث العلمي)

الغرض من تحرير البحث هو إخراجه في الشكل الذي يعلن فيه عن الإشكالية التي تمت دراستها، والنتائج التي توصل إليها إلى جمهور القراء والباحثين والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي، ويبرز الباحث من خلال تحرير بحثه مجهوده وكيفية إعداد بحثه، ومراحله وما توصل إليه من نتائج مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية.

وحتى يؤدي تحرير البحث أغراضه التي أشرنا إليها يجب أن يحترم مجموعة من مقومات كتابة البحث العلمي وهو مضوع محاضرتنا هذه.

أوّلا: المقومات الموضوعية.

وتتمثل في وجوب احترام بعض المعايير في أسلوب الكتابة، وضرورة ظهور شخصية الباحث.

1. أسلوب كتابة البحث العلمي:

الأسلوب هو القالب التعبيري الذي يعبر به الباحث عن أفكاره في البحث العلمي، وهو دليل على مدى إدراكه لها ومدى عمقها في نفسه، فيكون بذلك وسيلة لعرض الحقائق بألفاظ دقيقة وواضحة الدلالة، حيث يسعى الباحث إلى إبراز الحقائق بأمانة وموضوعية.

ومهما حوى البحث العلمي من معلومات قيمة واكتشافات نافعة، فإن رداءة أسلوب كتابته تفقده قيمته. لذا يعدّ اكتساب الأسلوب العلمي في الكتابة من أهم المهارات التي يجب توافرها لدى الباحث الذي حتى وإن كانت غايته الوصول إلى نتاج حقيقية من خلال بحثه، إلا أن ذلك لا يعني إهمال مهارة الكتابة العلمية.

من هنا تظهر أهمية الموضوع في المهارة التي ينبغي على الباحث اكتسابها من خلال إتقان الأسلوب العلمي في الكتابة، بحيث يجذب القارئ إلى موضوعه، ويدفعه إلى مواصلة قراءته، كما يسهل عليه فهم أفكاره في وقت وجيز.

المحور الأول: أهم ملامح الأسلوب العلمي الجيد.

تتطلب كتابة الحقائق العلمية أسلوبا علميا يتصف بخصائص معينة، يرتبط بعضها بمضمونه، والبعض الآخر يرتبط بشكل الكتابة العلمية.

أولا: الوضوح والإيجاز في كتابة البحث العلمي.

يتوج الجهد الذي يبذله الباحث خلال المراحل المتتالية للبحث العلمي لنقل تجربته الشخصية إلى القارئ، بكتابة البحث في صورته النهائية. لذا، كان على الباحث مراعاة جمال الأسلوب وسلاسته من خلال الوضوح والدقة في التعبير واعتماد الإيجاز غي فرض الأفكار.

1. الوضوح في كتابة البحث العلمي:

يقصد بالوضوح "استخدام الباحث في تعبيره عن أفكاره، مفردات واضحة ومعروفة، اعتاد القانونيون على استخدامها، بحيث تكون مفهومة لدى كل من يقرأها". سواء كان الكاتب مؤلفا متخصصا أو باحثا مبتدئا.

ويتطلب الوضوح إجادة اللغة، وحسن اختيار الألفاظ المناسبة لتوضيح الأفكار، وهو المطلوب في الأسلوب العلمي والكتابة. أما الأسلوب الغامض، فهو دليل على غموض الفكرة في ذهن الباحث. وليس صحيحا اعتقاد البعض من أن صعوبة الأسلوب وغموضه دليل على عمق التفكير، لأن الواقع غالبا خلاف ذلك.

فالباحث الناجح هو الذي يحدد أفكاره أولا، ثم يعبر عنها بألفاظ تلائمها، غذ أن عملية التفكير تسبق انتقاء الكلمات المناسبة، لذا كان الوضوح سمة مميزة للكتابة العلمية.

وللوصول إلى أسلوب واضح، يتعين على الباحث مراعاة عدد من الاعتبارات:

- الابتعاد عن الألفاظ الغريبة وغير المألوفة.
- اختيار الكلمات المناسبة للتعبير عن الأفكار، ووضعها غي مكانها المناسب للدلالة على المعاني المرادة منها.
- تجنب تكرار الكلمات بصورة مختلفة في الجملة الواحدة.
- الابتعاد عن الأساليب الأدبية والمحسنات البديعية، طالما أن البحث في غير حاجة إليها.
- إحكام الصياغة بالربط بين الكلمات والجمل.
- تفادي الغموض والتعقيد الذي يذهب بجمال الأسلوب والمراد من اللفظ.

2. الإيجاز في كتابة البحث العلمي:

يتميز أسلوب كتابة البحث العلمي من جهة أخرى بالإيجاز، وهو أفضل السبل لنقل وإيصال الأفكار من غير لبس أو تشويش، حيث يعبّر الباحث عن المعنى المراد بأقل الكلمات، أي باستخدام جمل وعبارات موجزة ومعبّرة من غير إطالة أو تكرار أو استطراد وهو ما يصطلح عليه "**بالإيجاز الدال**".

وينصرف ذلك إلى عدم الإخلال بجوهر الفكرة التي يود الباحث طرحها وإنما يشملها، كما لا يعني ذلك بالمقابل الاكتفاء بالجمل القصيرة أو الاكتفاء بالخطوط العريضة في البحث، بل لا بد من الشرح والتفصيل كلما تطلبت ضرورات الموضوع ذلك.

فالإيجاز الدال يقتضي إذن:

-انتقاء الباحث كلمات الدالة على المعنى التام عوض استعمال كلمتين للدلالة على معنى واحد في الجملة الواحدة.

- استعمال الجمل القصيرة المكونة من كلمات قليلة، لسرعة فهمها ووضوحها للمتلقي.

ويمكن للباحث الوصول إلى هذا المستوى من الوضوح والإيجاز في الأسلوب، من خلال القراءة المتأنية لموضوع بحثه وفهمه من كل جوانبه، بحيث يستطيع اختيار أدق الكلمات للتعبير عن أفكاره المرتبطة بالبحث، ويتم ذلك بعد تمرّن وصبر، فيكتسب أسلوبا واضحا خاليا من غريب الألفاظ، يقبل القارئ عليه لما يلمسه فيه من دقة وضبط للجمل، وتناسق للعبارات، فضلا عن وضوح التعبير وبساطته.

ثانيا: السلامة اللغوية في الكتابة البحثية.

تعدّ اللغة المتّصفة بسهولة القراءة وسرعة الفهم، من أهم ركائز الأسلوب العلمي، ولا تقل أهمية عن نواحيه الأخرى كالاقتباس والتوثيق والتشويق، وكلها عوامل أساسية تجذب القارئ لتتبع معاني وأفكار البحث.

لذا، ينبغي أن تتوافر لدى الباحث القانوني معرفة بقواعد اللغة والإملاء، ليتمكن من التعبير عن أفكاره بأدق الألفاظ وأوضحها. فالأسلوب السليم، هو الأسلوب ذو التكوين اللغوي الصحيح، والبعيد عن العامية.

وليصل الباحث إلى هذا المستوى عليه تعلّم قواعد اللغة العربية من نحو وإملاء، والتحلي بسعة الاطلاع حتى يكتسب أسلوبا خاصا به، وهو الأجدر بالباحث. وهو الأمر المنطبق على الباحث الكاتب بلغة غير العربية، فلا مناص من ضرورة إتقانه لأبجدياتها وكل قواعد الكتابة بها .

غير أن اللجوء إلى مدقق لغوي أو من يجيد اللغة، يعدّ حتمية لمن يعوزه إدراك قواعد اللغة والإملاء. ذلك أن الخطأ فيها يتسبب في نوع من انعدام الثقة بين الباحث والقارئ، فضلا عن المسا بالمعنى الصحيح المراد من الكلمة او الجملة، ولا يعتبر انتقاد الباحث في هذه الجوانب خروجا عن موضوع البحث ومجرد تركيز على الجوانب الشكلية له كما يعتقد البعض بل إنه من صميمه.

لذلك، ينبغي كتابة البحث العلمي باغة سليمة أهم مواصفاتها:

– الخلو من الأخطاء اللغوية والمطبعية.

– بساطة اللغة: بالاختيار الدقيق للمفردات، وتجنب المحسنات البديعية ما أمكن، والابتعاد عن استعمال الكلمات غير الضرورية كالمترادفات والمتتابعات.

– تجنب العبارات العامة والمفتوحة، كالقول "يرى البعض"، و" يقول أحد الفقهاء"...

–ضبط الكلمات بالشكل التام في حال الكتابة باللغة العربية كلما كان ذلك ضروريا، لإزالة اللبس وتيسير القراءة، ويسهّل من ذلك قراءة البحث من الباحث بصوت مرتفع أو من الغير أمامه لتتسنى له فرصة التصحيح، خاصة في الأفعال المبنية للمجهول والكلمات التي يجعلها شكلها أو شكل بعض حروفها أكثر وضوحا.

– حسن استعمال علامات الوقف لدلالتها على فهم الباحث لما يصوغ من عبارات.

– تجنب استخدام ضمائر المتكلم التي تدل على تكبر وغرور الباحث بما توصل إليه من نتائج. وينصح بالاستعاضة عنها بعبارات تعكس تواضع الباحث وأدبه من قبيل: يبدو أن، يتضح مما سبق، يظهر مما سبق...

– تجنب الجزم بأفكار وآراء لازالت محل جدل، فمن سمات الكتابة العلمية البعد عن التقرير والتأكيد في الأسلوب والأدوات، ويحبّذ استخدام عبارات من نحو يبدو، يظهر، لعل...، كما يستحسن تجنب بدء الفقرات ب "إن" والإسراف في استعمالها.

– استخدام الجمل القصيرة لعسر فهم الجمل الطويلة وحاجتها إلى التركيز وذلك بقصر المسافة بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر.

–تجنب كثرة الجمل الاعتراضية، لأنها تشتت فكر القارئ، وإن لم يكن بد من استعمالها فيجب أن تكون قصيرة.

– تجنب الاستخدام المفرط للأفعال المبنية للمجهول، لأنها تزود القارئ بالمعنى بشكل غير مباشر، بخلاف الأفعال المبنية للمعلوم.

– الاختيار السليم لزمن الفعل بما يتناسب وجزء البحث المنجز، كالمضارع في المقدمة والمتن، واستخدام الماضي لما تم إنجازه.

ثالثا: الترابط والتسلسل المنطقي في كتابة البحث العلمي.

تحتاج كتابة البحث العلمي إلى نوع من العناية والتنظيم، إذ يجب تنظيم وترتيب الأفكار وعدم تركها دون ضابط، ويعتبر ترابط الأفكار وتسلسلها من أكثر المشاكل التي تؤرق الباحثين خاصة المبتدئين منهم.

ويقصد بالتسلسل المنطقي في البحث العلمي، أن يكتب الباحث بحثه القانوني في صورة فقرات متسلسلة، تحتوي كل فقرة منها فكرة متميزة، بحيث تسلم كل فقرة فكرة للفقرة التي تليها. وبذلك تصبح كل فقرة امتدادا لما قبلها وتمهيدا لما بعدها، ويكون الربط بينها من خلال روابط لفظية من نحو: حيث، يبدو أن، خلاصة ما سبق، كقاعدة عامة.

وبذلك يبنى البحث بناء تطوريا تصاعديا يلفت انتباه القارئ ويوجهه نحو هدف معين.

وليصل الباحث إلى هذا المستوى من الترابط والتسلسل في الأفكار، ينصح بالتالي:

–تكوين الدراسة من عناصر الترابط (مقدمة، عرض، استدلال ونتيجة)، يبنى كل منها على ما قبله، ويمهّد لما بعده.

– الانتقال من الأصول في الأفكار إلى الفروع.

– تحديد الرابط بين الأفكار الفرعية والرئيسية، وبين الفرعية ببعضها.

– الابتعاد عن تكرار بعض الجمل والكلمات، وبعض الأفكار بصيغ مختلفة لأنه يضعف البحث والمتابعة، إلا ما كان منه ضروريا لاستنباط نتيجة جديدة مثلا.

– الابتعاد عن الاستطراد لأنه يذهب وحدة الموضوع وانسجامه، لذا على الباحث تجنب إضافة جملة أو جمل، أو فقرة أو فقرات لا يتطلبها الهدف من البحث.

–كتابة البحث في فقرات قصيرة تتمحور كل فقرة حول فكرة واحدة وتوصل إلى نتيجة معينة، مع ضرورة تسلسل الجمل المكونة لها.

– بروز استقلالية الفقرات للعين فضلا عن بروزها للعقل كالفراغ في بداية الفقرة، واختلاف الفراغ بين الفقرات عنه بين الأسطر.

المحور الثاني: سبل اكتساب مهارة الأسلوب العلمي الجيد.

حتى يكتسب طالب الدكتوراه مهارة الكتابة العلمية ويطورها، يتعين عليه إتقان ***مهارة القراءة*** أولا من خلال مراعاة شروطها والتدرج في أنواعها. ولا تتحقق الكتابة العلمية الجيدة من مجرد كتابة علمية واحدة، بل يحتاج طالب الدكتوراه الباحث إلى التدريب المستمر. وتساعده في ذلك ***مسودة البحث العلمي*** كما تلعب ***الكتابة في التخصص*** و***الأمانة العلمية*** دورا هاما في تحسين وجودة أسلوب الكتابة البحثية. لذلك سنحاول من خلال هذا المحور التركيز على كل جزئية منها في سبيل تليين الطريق أمام الباحث في اكتساب مهارة الأسلوب الجيد.

أولا: إتقان مهارة القراءة.

القراءة نشاط مفعولي في الذهن تجعل من القارئ منتجا مضيفا مبدعا، ولا يتأتى ذلك إلا بالمطالعة المتكررة والمستمرة. وإذا كانت الحاجة أم الاختراع، فهي أيضا الدافع نحو القراءة النافعة الوظيفية. مثلما أن القراءة هي الدافع نحو الكتابة حيث يقال "من لا يقرأ لا يكتب"، فلا يمكن إطلاقا فصل القراءة عن الكتابة إذ هما عمليتان متلازمتان وضروريتان للبحث العلمي.

1. أهمية القراءة: تبرز أهمية القراءة في العديد من النواحي أهمها

–تنمية مهارات الباحث من خلال الاستفاضة في المعلومات، كما تفتح له آفاق البحث العلمي، إذ تعد المولد الأول الأفكار والتخيلات.

–زيادة الوعي وتطوير التفكير وإنماء قدرات التميز والإبداع.

– تزويد الباحث بمهارات الحوار والمواجهة ومراجعة المبادئ، وتسهيل مناقشة الطرف الآخر بالأدلة.

– القدرة على ضبط النفس وتقويم سلوك الباحث نتيجة المعلومات المكتسبة.

–لا يلح هاجس الكتابة إلا مع القراءة الجيدة والمستمرة، وعلى العكس من ذلك تصعب الكتابة في أي مجال بانعدام أو قلة القراءات السابقة، بل إن الرغبة في الكتابة تنقص بنقص وقت القراءة.

– وعلى النقيض من ذلك، فإن قراءة الباحث لعدد من المصادر حول موضوع معين تزوده بأسباب وعوامل انتشار الظاهرة أو مشكلة البحث، وتعمل على توسيع مداركه في كيفية التعامل معها من وجهات نظر مختلفة، خاصة إذا كانت الكتابات في الموضوع متعددة المشارب (الاختلاف في الرؤى، الاختلاف في النظام القانوني).

2. كيف أقرأ؟

حتى تؤتي القراءة ثمارها في تحسين الأسلوب العلمي للباحث لا بد من مراعاة شروط القراءة الجيدة، كما أن عليه التدرّج في أنواع القراءات المختلفة. وعليه فإن القراءة المنتجة في تقويم أسلوب الباحث في الكتابة العلمية هي:

1. القراءة الصحيحة: لا بد من مراعاة الشروط التالية في القراءة:

–أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة، وليست عشوائية ارتجالية، فيضع الباحث في ذهنه محاور بحثه والتي تكون بمثابة الموجّه له أثناء القراءة.

–احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء القراءة واختيار الأوقات والأماكن المناسبة للقراءة، واغتنام أوقات النشاط الذهني.

–التحلي بالذكاء والقدرة على تحليل وتقييم الوثائق العلمية.

–أن تشمل القراءة كل الوثائق المرتبطة بالموضوع مع عدم الاستطراد بقراءة أجزاء لا تتعلّق بالموضوع. وبذلك يتزوّد الباحث بالمعرفة بأسباب عوامل انتشار الظاهرة البحثية وبكيفية التعامل معها من وجهات نظر مختلفة، كما يتزوّد بالمصطلحات ذات الصلة ببحثه، وضرورة التركيز على المراجع المتخصصة والحديثة.

– الحزم خاصة منذ القراءة الأولية (الانتقائية)، وإلاّ فإنّه سيجد نفسه في مشكلة مع الوقت.

– ربط القراءة على الدوام بالكتابة، ولا يحبّذ تأجيل الكتابة إلى وقت آخر بعد الكتابة.

2. القراءة المستمرة: تعد القراءة المستمرة من أهم الآليات المساعدة في تطوير مهارات الكتابة البحثية، إذ تساعد على توسيع آفاق الإدراك البحثي والعلمي لدى الباحث، وتجعله على اطلاع بمواضيع بحثية جديدة، كما تساعده على حسن اختيار الكلمات وبناء الجمل بطريقة مميزة.

إن الممارسة والتمرين الجدي على القراءة يزيدها قوة، أما انعدام أو قلة القراءات السابقة، يصعّب الكتابة في أي مجال، فهاجس الكتابة لا يلح إلا مع القراءة الجيدة والمستمرة، والرغبة في الكتابة تنقص بتناقص وقت القراءة.

3. القراءة الناقدة: إن القراءة عمل غير يسير إذا أريد لها أن تكون نافعة منظمة، والتزام الباحث شروط القراءة الصحيحة يجعله قادرا على فهم ما يقرأ والأخذ منه أخذا صحيحا غير محرّف، كما يكون قادرا على النقد البنّاء. ومما لا شك فيه أن المقدرة على القراءة وعلى هضم الأفكار المكتوبة والانتفاع بها فن لا يعرفه إلاّ القليلون، ومن المجهود الضائع أن يبذل الطالب وقته وحماسته في قراءة غير نقدية وغير مركّزة. والتدرّب على مهارة القراءة الناقدة يكسب الباحث الموضوعية في الكتابة، فيبدي كل جوانب الموضوع دون إخفاء أي منها.

ثانيا: عدم إغفال دور مسودة البحث في تحسين أسلوب الكتابة البحثية.

مسودة البحث عي كتابته للمرة الأولى بطريقة متسلسلة حسب الخطة النهائية للبحث من خلال ما تم تخزينه من معلومات، عن طريق نقل وكتابة الأفكار الواردة فيها بأسلوبه مع إسنادها لأصحابها ومراعاة قواعد التوثيق في الهامش.

ولا يجب الاستهانة بأهمية المسودة الأولى للبحث، فهي وسيلة وليست غاية. وعلى الباحث الحرص على تدوين أفكاره، إلا أن تطوير مهارته في الكتابة لا يتحقق بمجرد كتابة بحثية واحدة، بل يحتاج إلى التدريب المتواصل حتى يتخلص الباحث من مخاوفه اتجاه الكتابة العلمية.

1.قواعد أساسية في كتابة مسودة البحث:

على الباحث عند كتابة مسودة البحث مراعاة جملة من القواعد أبرزها:

-كتابة مسودة أولى وسريعة للبحث، تضم كل ما يخطر ببال الباحث، مع التسليم بإمكانية حذف الكثير من الأفكار التي لا تتوافق مع الفرضيات المدرجة في البحث، دون الإمعان بشكل كبير في جودة الأسلوب وسلامة اللغة، ذلك أن السرعة في الكتابة تجعل البحث أكثر حيوية، وتجعل الباحث أقدر

على التركيز على الجوانب اللغوية والفنية للكتابة. لذا من الخطأ التوقف للتفكير في هذه الجوانب وفي انسيابية الأسلوب في المسودة الأولى.

–العودة إلى نقطة البداية كلما دعت الحاجة لذلك.

– الكتابة في أوراق مدمجة في ملف واحد، وعلى وجه واحد للورقة، مع تخصيص جزء للمتن وآخر للهامش، وترك ظهر الورقة لتدوين المعلومات الإضافية.

– استعمال الألوان في كتابة العناوين والمتن والهامش للتمييز بينها.

2.أثر مسودة البحث العلمي على جودة أسلوب الباحث:

يستعين الباحث بمسودة البحث في تنقيح بحثه وتهيئته للصياغة النهائية، والتي لابد فيها من مراعاة بعض الضوابط والشكليات. وسواء أعدت المودة تقليديا أي ورقيا، أو إلكترونيا، فإنها تساعد البحث في نواح عديدة أهمها:

- التدقيق في اختيار العناوين الرئيسية والفرعية للبحث.
- مراجعة الخطة النهائية للبحث وتقديم أو تأخير بعض عناوينها.
- تصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية.
- التدقيق في الهوامش.
- الربط بين الفقرات ومراعاة التسلسل بينها.

كما ينصح الباحث بترك مسودة البحث جانبا مدة زمنية قبل العودة إليها مرة أخرى، وسيلاحظ أن هناك ما يحتاج إلى إعادة الصياغة أو الحذف أو استدراك بعض الأخطاء أو إزالة تناقضات.

ويمكن للباحث عرض عمله البحثي على شخص موثوق فيه وفي كفاءته وخبرته البحثية للاستفادة من نصائحه في المجال والتحقق من مدى إمكانية قبول عميه من القرّاء.

ثالثا: دور الأمانة العلمية في اكتساب مهارة الأسلوب العلمي الجيد.

يحتوي البحث اقتباسات مستمدة من مختلف الوثائق العلمية، والتي يطّلع عليها الباحث في المرحلة السابقة على تحرير بحثه. غير أن الرجوع إلى كتابات الآخرين وأفكارهم يقتضي معرفة واعية

بشروط الاقتباس، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، وذلك حتى يتفادى الوقوع في مشكلة السرقة العلمية التي يعاقب عليها القانون وفق ما تضمنه القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020.

والأمانة العلمية تقتضي إسناد الباحث الأفكار أو النتائج التي استقاها من غيره مع بيان مكان تواجدها في الوثائق بدقة واحترام قواعد الاقتباس.

ويعدّ الاقتباس دليلا على سعة قراءة الباحث، والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث في مجال بحثه، مما يؤهله لاكتساب ثقة القارئ والاطمئنان إلى أفكاره، كما يوضح قدرة الباحث في نقله ودمجه للاقتباسات من مختلف الوثائق التي اعتمدها في بحثه.

ويمكن القول أنه كلما تحلى الباحث بالأمانة العلمية عند الاقتباس، فإن ذلك يؤثر إيجابا على جودة أسلوبه في الكتابة، حيث أنه:

–ينأى عن النقل أو الاقتباس الحرفي ما أمكن، إلا ما اقتضته ضرورة البحث. لأن كثرة الاقتباس توحي بتقصير الباحث وعدم ثقته فيما يطرحه من أفكار، فضلا عن عجزه عن تحليل ما اقتبسه.

– يراعي الموضوعية في الاقتباس، بعدم استبعاد ما يتعارض مع أفكاره أو ما يريد الوصول إليه من نتائج.

– الأمانة العلمية تحفّز الباحث على الاجتهاد أكثر في إبداع أسلوب علمي متميز وخاص به، ومما يعزز ذلك عدم إسرافه في الاقتباس، بحيث لا يجعل البحث مجرد نقل لأفكار غيره فتُطمَس شخصيته في أفكار الآخرين.

ومن خلال ما تقدّم، يظهر أن هناك تلازما بين الأمانة العلمية وجودة أسلوب الكتابة البحثية، إذ كلما وضع الباحث نصب عينيه ضرورة توفر الأمانة العلمية في بحثه، كلما زاد حرصه على الإبداع في أسلوب الكتابة، وبالعكس، فإنه كلما حرص على الكتابة بأسلوبه الخاص تحققت الأمانة العلمية.

رابعا: دور الكتابة في التخصص في اكتساب مهارة الأسلوب العلمي الجيد.

لا يمكن الحديث عن التخصص في مجال قانوني معين إلا بعد أن يقطع الباحث فيه أشواطا، بين مطّلع قارئ، ومنجز لمشاريع وإن كانت نظرية، إذ تزوّده برصيد معرفي ولغوي قانوني في مجال بحثه.

وبذلك، يكتسب الباحث لغة التخصص ويتقنها، بل ويسعى لإشباع رغبة القارئ المتخصص أيضا بصورة موضوعية ومعمّقة.

واعتمادا على ذلك، يمكن للباحث الكتابة بأسلوب ميزته الموضوعية في النقاش، ومبني على أسس من الأدلة العلمية نتيجة عدة عوامل أهمها:

- **التراكمية:** ويقصد بها الرصيد المعرفي الذي يكتسبه الباحث خلال سنوات التخصص، مما يسهّل عليه الكتابة فيه.
- **المعرفة بالمصطلحات** المستخدمة في مجال بحثه، والتي تحسّن أسلوب الكتابة.
- **إتقان لغة التخصص**، والتي تجنّب الباحث مساوئ الترجمة الحرفية سواء كانت من المواقع الإلكترونية، أو من المتخصصين في اللغة المترجم إليها لا في مجال القانون.

2. ظهور شخصية الباحث:

يعتبر ظهور شخصية الباحث في ثنايا بحثه من أهم مقومات البحث العلمي الناجح، ويكون ذلك من خلال إبدائه لآرائه الشخصية وتعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، ووضع الموضوع في قالب من بنات أفكاره، وتناول الموضوع بطريقة لم يسبقه إليها غيره، والوصول إلى استنتاجات لم تكن ظاهرة لمن سبقه في بحث الموضوع، وكل هذا يجعل عمله البحثي متميزا بالخصوصية والتميز.

ثانيا: المقومات الشكلية.

بالإضافة إلى المقومات الموضوعية لكتابة البحث العلمي، يجب أن تستند هذه الكتابة أيضا إلى مقومات تتعلق بشكله، أهمها تحديد منهج الدراسة، واحترام قواعد الاقتباس.

1. اعتماد منهج معين للبحث:

يعدّ اعتماد منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي ضروريا من طرف الباحث لإنجاز بحث علمي جيّد، إذ يساعده على ضبط مختلف جوانب الموضوع، واستجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة ببحثه بنظام ودقة، مما يؤدي به إلى الوصول إلى نتائج علمية ناجحة وموفقة.

2. احترام قواعد الاقتباس:

تحتوي كل البحوث العلمية على اقتباسات مستمدة من مصادر ومراجع ووثائق، يطلع عليها الباحث أثناء المراحل السابقة على مرحلة تحرير البحث، إلاّ أن الرجوع إلى كتابات الآخرين وأفكارهم يتطلّب معرفة واعية بمعطيات الاقتباس وشروطه.

ويعرّف الاقتباس بأنّه شكل من أشكال الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، أو هو الاستشهاد بآراء الآخرين وأفكارهم ذات الصلة بالموضوع لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة أو للمقارنة أو المعارضة. وللاقتباس أنواع وشروط.

- **أنواع الاقتباس:** وهو نوعان:

-**الاقتباس المباشر (الحرفي):** وهو استعانة الباحث بفكرة لغيره يثبتها في بحثه بشكل حرفي دون تغيير أو تبديل، كما وردت في المصدر أو المرجع الأصلي، وذلك بسبب أهميتها بالنسبة للباحث، والحاجة إلى إظهارها بشكلها الأصلي، ويكون ذلك في الحالات التالية:

-الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة

-المواد القانونية،

-التعريفات العلمية

-وكذلك إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة كآراء كبار الفقهاء.

- وكذا في حالة الخشية من التحريف بالزيادة أو النقصان.
- وفي حالة الاعتراض على المخالف، إذ يجب نقل كلامه حرفيا.

وإذا كان النص المقتبس قصيرا فإنه يكتب كسائر نصوص البحث، لكنه يميز عنه بوضعه بين مزدوجتين "..."، أمّا إذا كان النص المقتبس طويلا (5 أسطر أو أكثر مثلا) فلا بدّ من تمييزه بكتابته بخط أصغر أو بمسافة أقل بين الأسطر وبأبعاد أكثر عن الهوامش.

-**الاقتباس غير المباشر:** وفيه يستعين الباحث بأفكار ومعلومات معينة، ويقوم بصياغتها بأسلوب ولغة جديدين، ومن الضروري جدا عدم تشويه النص أو المعني الذي كان يقصده الكاتب الأصلي، مع الاحتفاظ بجوهر الفكرة ومعناها بكيفية متناسقة مع ما يسعى الباحث لتأكيده.

- **شروط الاقتباس:** تتطلب عملية الاقتباس التقيد بالشروط التالية:

-**أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي:** فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس؛ لأن الاقتباس الأول قد لا يكون دقيقا أو أمينا، ولكن في الحالات التي يتعذّر فيها على الباحث الرجوع إلى الأصل، وكانت هناك ضرورة للاستشهاد، يتعيّن عليه الإشارة إلى المرجع الذي اقتبس منه وذكر بياناته في الهامش.

-**تجنّب الاقتباس بصورة مستمرة من مرجع واحد أو مرجعين:** لأن ذلك يمس باستقلالية البحث، كما تدل كثرة الاقتباسات في غير موضعها على عدم ثقة الباحث في أفكاره وآرائه، رغم ذلك لا توجد قاعدة منهجية تحدد بدقة معدّل الأخذ من مرجع معين، بحيث إذا تجاوزه الباحث انتقل من التحرير إلى النقل، وهو ما يؤثر سلبا على بحثه.

-**أن تكون الاقتباسات قصيرة قدر الإمكان:** تأكيدا على أهمية الجزء المقتبس في تدعيم الفكرة محل التأييد أو المناقشة والنقد.

-**الموضوعية في الاقتباس:** بحيث لا يقتصر الاقتباس على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث، مع إهمال الكتابات التي تعارضه.

إن الخروج عن هذه القواعد يتنافى والأمانة العلمية المفترضة في الباحث، ويجعله عرضة لتطبيق أحكام السرقة العلمية التي يسعى المشرع إلى مكافحتها وتوفير آليات قانونية للوقاية منها.

وقد توالت النصوص المنظمة للموضوع وكان آخرها القرار الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي تحت رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها ويلغي القرار السابق المتعلق بنفس الموضوع، حيث تطرق إلى تحديد

مفهوم السرقة العلمية بأنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، مفصلا بعدها في حالات السرقة العلمية والتدابير الرقابية المفروضة على مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، وفصّل في إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية والعقوبات المقررة للفاعل.**(الاطلاع على القرار ضروري).**

مراحل إعداد البحث العلمي-6: مرحلة تحرير البحث-2

(قواعد الإسناد والتوثيق وكتابة قائمة المصادر والمراجع)

تتطلب الأمانة العلمية كشرط من شروط البحث العلمي، أن تعزى المعلومات والأفكار إلى أصحابها، وتوثيق المعلومات بطريقة صحيحة، وإعلان الباحث عن قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في بحثه، بحيث يسهل التحقق من مدى صحّة المعلومات الواردة في البحث، ومدى التزامه بقواعد الأمانة العلمية في بحثه.

نتناول في هذه المحاضرة قواعد الإسناد والتوثيق أولا ثم قواعد كتابة قائمة المصادر والمراجع ثانيا.

أوّلا: قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش.

1.أهمية التوثيق في الهامش:

-الهوامش في البحث العلمي أحد الجوانب المهمة التي يحكم على الباحث من خلالها، إذ يعتبر توثيق المعلومات والأفكار التي أوردها الباحث في بحثه إثباتا لحق مؤلفيها، كما أنه دليل على أمانته العلمية، ومؤشر من مؤشرات دقة البحث وجودته وأصالته، ذلك أن استخدامها استخداما صحيحا ووضعها في مكانها المناسب دليل على فهم المادة العلمية.

–كما أن بعض المعلومات موضعه متن البحث والبعض الآخر موضعه الهوامش، ومناط ذلك أن كل فكرة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأفكار الأساسية للبحث مكانها هو متن البحث، أما ما كان منها متصلا بالبحث اتصالا جانبيا كشرح فكرة أو إيضاح نقطة غامضة أو تحليلها أو التعليق عليها، ونتج عن إيراده في المتن انقطاع لتسلسل الأفكار، فيكون موضعه الهامش.

–وقد يستخدم الهامش للإحالة الداخلية أي لتنبيه القارئ لنقطة سابقة او لاحقة في البحث مرتبطة بالصفحة أو الفكرة التي بين يديه، أو الإحالة الخارجية على نصوص مذكورة في بحوث أخرى مرتبطة بالفكرة محل المناقشة.

–كما قد يستعمل الهامش لإعطاء أسماء مراجع أخرى تؤيد الفكرة المذكورة أو الإشارة إلى مراجع أخرى تخالف الرأي الذي ذهب إليه الباحث.

– شرح بعض المصطلحات التي يستعملها الباحث استعمالا خاصا لتشير إلى دلالات خاصة بموضوع البحث، أو التعريف بشخصية أو مكان ذو أهمية.

2.طريقة التوثيق في الهامش:

يكون التوثيق عن طريق استخدام الهوامش وربطها بالمتن عن طريق وضع رقم في نهاية كل اقتباس يقابله نفس الرقم في الهامش، وللباحث الاختيار بين أحد أساليب الترقيم:

- استقلال كل صفحة بترقيم مستقل.
- تسلسل أرقام الهوامش من بداية البحث إلى نهايته.

هذا وتفضل الطريقة الأولى بالنسبة لتسهيل الاطلاع على الهامش مباشرة، غير أنه بالنسبة للبحوث القصيرة (المقالات والمداخلات) قد تطلب الهيئة المشرفة على النشر استعمال الطريقة الثانية.

كما نشير إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول أفضل مكان لوضع الهوامش: في أسفل الصفحة او في آخر الفصل أو في آخر البحث، إلا أن التجربة تدل على أن أفضل هذه المواضع هو أسفل الصفحة لسهولة قراءتها، أما الطريقتان الأخريان فإنهما تضطران القارئ إلى تقليب صفحات البحث للوصول إلى الهامش المطلوب مما قد يشتت فكره عن المتابعة المتسلسلة للأفكار الواردة في المتن.

وتختلف طريقة التوثيق في الهامش باختلاف نوع المرجع المقتبس (كتب، دوريات، نصوص قانونية، أحكام قضائية، وقائع، ملتقيات، مواقع الكترونية...)

1. طريقة توثيق الكتب:

- **في حالة الإشارة إليها للمرة الأولى:**

- **اسم المؤلف ثم لقبه،** أما إذا كان الاسم ثلاثيا فيكتب بنفس الصيغة التي ورد بها دون تغيير، أما إذا تعدد المؤلفون وكانوا أقل من ثلاثة فيكتب لقب واسم كل مؤلف، أما إذا كانوا أكثر من ذلك فيكتب لقب واسم أحدهم ثم إلحاقه بعبارة: "وآخرون".
- **عنوان الكتاب:** فإن كان له عنوان رئيسي وآخر فرعي، يرد هذا الأخير بين قوسين بعد العنوان الرئيسي.
- **الجزء:** إذا كان الكتاب في أجزاء، تجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة، فإذا كان هذا الجزء معنونا يجب الإشارة إلى عنوانه بعد بيان رقم الجزء.
- **الترجمة:** إذا كان الكتاب مترجما، تجب الإشارة الى المترجم مباشرة بعد عنوان الكتاب أو الجزء إن وجد هكذا: " ترجمة:...".
- **الطبعة:** يأتي رقم الطبعة إن وجدت بعد عنوان الكتاب، أو بعد الجزء والترجمة إن وجدا، أما إن لم نجد رقم الطبعة فهذا يعني أنها طبعته الأولى، ولا داعي إلى الإشارة إلى أنها الطبعة الأولى أو أنه لا يوجد رقم الطبعة.
- **دار النشر:** والإشارة إليها إلزامية، وفي حال عدم وجودها، يجب كتابة العبارة التالية، دون دار نشر أو بالمختصر التالي: د.د.ن.

- **مكان وسنة النشر:** وفي حالة عدم وجود أحدهما يشار إلى ذلك بعبارة دون مكان النشر أو دون تاريخ نشر أو بالمختصرين التاليين: د.م.ن. أو د.ت.ن.
- **الصفحة:** وهي آخر ما يتم ذكره، ويشار إليها بحرف، ص متبوعا بنقطة واحدة هكذا: ص. وذلك في حال وجود المعلومة في صفحة واحدة. أما في حالة استعمال عدة صفحات متتالية فيشار إليها هكذا مثلا: ص ص. 4-7

تجدر الإشارة أخيرا إلى أنّ: الفصل بين البيانات السابق الإشارة إليها يكون بالفواصل، سواء بالنسبة للكتب أو باقي المصادر والمراجع التي سيأتي ذكرها.

- **في حالة الإشارة إلى المرجع بعد المرة الأولى:** في هذه الحالة نميز بين:
  - **إذا تكررت الإشارة إلى الكتاب في نفس الصفحة مرتين:**

إذا كانتا متتاليتين نكتفي بعبارة المرجع نفسه إذا كانت نفس الصفحة أو نتبعها برقم الصفحة إذا كان الاقتباس من صفحة أخرى، وإذا كان المرجع بلغة أجنبية نستعمل عبارة .Ibid متبوعا بالصفحة أو وحدها إذا كان الاقتباس من نفس الصفحة.

  - **إذا كانت مرات الاقتباس غير متتالية أو في صفحات مختلفة.**

يكتب لقب واسم المؤلف متبوعا بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم ذكر الصفحة أو الصفحات، هذا في حال إذا كان للكاتب ضمن قائمة مراجع البحث مؤلف واحد، أما إذا كانت له مؤلفات أخرى اعتمد عليها الباحث، فيجب كتابة عنوان المؤلف كاملا أو جزءا من العنوان متبوعا بثلاثة نقاط هكذا...، ثم عبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

بالنسبة للكتب الأجنبية يصطلح على عبارة المرجع السابق بالمختصر التالي: .Op.Cit والصفحة بالمختصر .p

2. **طريقة توثيق المقالات: يكون توثيق المقال وفقا للشكل التالي مع احترام خصائص الكتابة الظاهرة أسفله.**

لقب واسم صاحب المقال، "عنوان المقال بين مزدوجين"، (المعلومات الخاصة بالمجلة التي نشر فيها المقال بين قوسين وهي: اسم المجلة، عددها، اسم الهيئة التي تصدرها، بلد النشر، صنة النشر، الصفحات التي جاء المقال ضمنها على الشكل التالي مثلا: ص ص.122-143)، ص. 127 يعني الصفحة التي تم الاقتباس منها بالضبط.

وتطبق على المقال نفس قواعد تهميش الكتب عند تكرار الاستعمال وتعدد المقالات لنفس المؤلف.

3. **المذكرات والرسائل الجامعية:**

عند استعمالها لأول مرة تكتب هكذا:

لقب واسم الباحث، عنوان المذكرة أو الأطروحة، طبيعتها (مذكرة ماستر، رسالة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، اسم الكلية والجامعة، تاريخ المناقشة، الصفحة.

وعند استعمالها للمرة الثانية، تتبع بشأنها نفس قواعد تكرار الكتب.

4. **النصوص القانونية:** توثق كما يلي:

المادة، طبيعة النص القانوني (دستور، قانون، أمر، مرسوم، قرار...)، رقمه، المتعلق ب...، الوثيقة التي احتوت النص (الجريدة الرسمية مثلا) العدد، التاريخ، السنة، الصفحة.

5. **الأحكام والقرارات القضائية:** توثق على الشكل التالي:

الجهة القضائية التي صدر عنها الحكم أو القرار، رقم القرار أو الحكم، التاريخ، (أطراف القضية إن وجدو بين قوسين)، المجلة القضائية أو مجموعة الأحكام أو الدورية التي احتوته، العدد، التاريخ، الصفحة أو الصفحات.

6. **تهميش الوثائق الإلكترونية:** توثق على الشكل التالي:

الاسم الكامل للمؤلف، العنوان، تاريخ النشر، الموقع، تاريخ وساعة آخر اطلاع عليه.

ثانيا: قواعد كتابة قائمة المصادر والمراجع.

من أبرز قواعد وأصول البحث العلمي، إدراج قائمة المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث بدقة ووضوح.

1. **فوائد قائمة المصادر والمراجع:** من فوائد قائمة المراجع:

- إبراز قيمة البحث من خلال الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استفاد منها، حيث تعتب مؤشرا هاما على اطلاع الباحث وسعة قراءته وخبرته.
- توضّح مدى حداثة المعلومات التي رجع إليها الباحث؛ فكلما كانت المراجع حديثة كلما دلت على وعي الباحث بآخر التطورات في مجال بحثه، كما توضح مدى أصالة المراجع التي رجع إليها الباحث وقيمتها.
- تفيد قائمة المراجع الباحثين والمهتمين بالبحث في الموضوع، حيث تعتبر خلاصة جهد وبحث، ووجودها يوفر على الباحثين الجهد والوقت والنفقات في حال كانت بالتفصيل المتفق عليه منهجيا.

2. **مضمون قائمة المصادر والمراجع:**

تتضمّن قائمة المصادر والمراجع:

– كل المراجع والمصادر التي استعملها الباحث وتمت الإحالة إليها فعلا في الهوامش.

–كل الدراسات التي استفاد منها الباحث لكنه لم يشر إليها في الهوامش، مع ضرورة تجنب أسلوب التضليل بأن يذكر الباحث مراجع أو مصادر لم يعتمد عليها في البحث، بغية إيهام الغير بسعة اطلاعه وتضخيم قائمة المراجع بغية زيادة القيمة العلمية لبحثه.

3. **ترتيب المصادر والمراجع:**

هناك عدّة طرق لترتيب المصادر والمراجع، منها الترتيب الأبجدي (الألفبائي) لأسماء المؤلفين، والترتيب على أساس حداثة المرجع أو العكس (الترتيب على أساس زمني).

في مجال البحوث القانونية يكون الترتيب على أساس تقسيم الوثائق إلى مجموعات بدءا بالمصادر، والتي يكون على رأسها القرآن الكريم في حالة استعماله، ثم صحاح كتب السنة، تليها النصوص القانونية مرتبة على أساس قوتها الإلزامية، فتكون الصدارة للدستور ثم المعاهدات الدولية ثم

القوانين العضوية تليها القوانين العادية والأوامر، ثم القرارات التنظيمية بدءا بالمراسيم الرئاسية، ثم المراسيم التنفيذية، ثم اللوائح والقرارات التنظيمية الصادرة عن مختلف درجات السلم الإداري، وفي حالة تساوي نصين في درجة الإلزام فإن الترتيب بينهما يكون على أساس زمني. ثمّ المعاجم والقواميس إن وجدت.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ التعليمات الصادرة من مختلف درجات السلم الإداري لا تعدّ من قبيل المصادر؛ لأنها لا تنشئ قاعدة قانونية، وإن كان يمكن الاعتماد عليها كمراجع.

أمّا قائمة المراجع فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى للمراجع باللغة العربية، والمجموعة الثانية للمراجع باللغة الأجنبية، وفي كل مجموعة يكون البدء بالمراجع العامة، ثمّ الكتب المتخصّصة، تليها الرسائل والمذكرات الجامعية، فالمقالات العلمية، ثم المواقع الإلكترونية، وأخيرا الأحكام والقرارات القضائية.

أخيرا فإنه على الباحث الالتزام في ترتيبه لقائمة كل صنف ومن هذه الأصناف بمعيار واحد، (الأبجدي أو الزمني)، يحافظ عليه في قائمة المصادر والمراجع كلها، كما يلتزم بذكر جميع بيانات المصدر أو المرجع كما سبق بيانها، على ألاّ يكتب أرقام الصفحات، وينطبق الأمر ذاته على قائمة المراجع الأجنبية.

أجزاء البحث العلمي:

بعد استكمال المراحل السابقة يكون الباحث قد استوفى من الناحية الفعلية بحثه، غير أنه يجب إفراغه في شكل معين يستلزم توفر مجموعة من العناصر مرتبة على النحو التالي:

1.المقدمة:

تثبت المقدمة في أول البحث العلمي ترقم صفحاتها عادة بالحروف الأبجدية (أ، ب، ج، ...)، وتتضمّن العناصر التالية:

-تمهيد للموضوع، يكون فيه الانتقال من الكل وصولا إلى الجزئية التي يريد البحث فيها.

–تحديد الموضوع تحديدا زمنيا ومكانيا بشكل موضوعي ومنطقي

–شرح الأهمية العلمية والعملية للبحث والدوافع التي بعثت الباحث إلى اختيار الموضوع فيبرهن على جدّته وما يحمله من قيمة في مجال البحث العلمي، وما إذا كان يمثّل إضافة أو إعادة تفسير أو سدا لنقص أو تصحيحا لخطإ أو غير ذلك.

–الدراسات السابقة أو الأبحاث المتعلقة به وبيان خصائصها ونقدها بشكل موجز جدا، لتتبيّن من خلال المقارنة أهمية البحث والإضافة الجديدة التي جاء بها. أما إن كان موضوعه بكرا لم يسبق لأحد تناوله بالدراسة فعليه أن يبيّن خلو المكتبات العلمية من أبحاث تتعلّق بهذا الموضوع.

–تحديد معاني المصطلحات التي جرى استخدامها في البحث وبيان المقصود منها.

–تحديد إشكالية البحث:

والإشكالية هي الزاوية التي ينظر الباحث منها إلى الموضوع، وهي سؤال ليس له جواب كامل أو شافي في الوقت الحالي، حيث يكون هدف الباحث الوصول إلى جواب محدد له.

وتحديد الإشكالية ليس بالأمر السهل كما يعتقد البعض، إذ لابد على الباحث دراسة كل نواحي المشكلة، لذا ينبغي عليه مراعاة عدد من المبادئ عند صياغتها منها ضرورة التحديد الدقيق للموضوع في ذهن الباحث، واستعمال مصطلحات واضحة عند صياغة الإشكالية، والانتقال في الصياغة من العلم إلى الخاص.

– تحديد فرضيات البحث: الفرضيات إجابات مبدئية عن السؤال الأساسي الذي يدور حوله الموضوع، ويمكن القول بأنها تخمينات أو توقعات يتبناها الباحث كحلول لمشكلة البحث تعمل كمرشد له، فهي نقطة انطلاق للوصول إلى نتيجة.

وحتى يكون الفرض جيدا لا بد من أن يتميز ببعض الخصائص: كالإيجاز والوضوح، وعدم التناقص بين الافتراضات، اعتماد تعدد الفرضيات، القابلية للتحقق وأن يبنى على حقائق حسية ونظرية

–تحديد المنهج الذي اعتمده الباحث في معالجة موضوعات البحث.

–مخطط البحث: أي التقسيمات الرئيسية للبحث، بحيث يظهر الباحث الترابط بين عناصر البحث، ويبيّن مسوغات هذا التقسيم.

والمفروض في المقدّمة ان تكون ذات صلة وثيقة بموضوع البحث، لأنها البداية الحقيقية للبحث، ولا بدّ أن تصاغ بأسلوب علمي متين لتستولي على اهتمام القارئ، كما ينبغي أن تكون توضيحا لأفكار البحث وصورة مصغرة عنه، وتكون استعراضا مرتبا لهذه الأفكار يستسيغه القارئ.

2.المتن:

ويسمى أيضا جسم البحث أو صلب البحث، ويتضمن تفصيلا للخطة التي وضعها الباحث، ويجب أن يراعي الباحث التوازن في جسم البحث سواء من الناحية **الشكلية** بتفادي التفاوت الصارخ في صفحات التقسيمات سواء الرئيسة أو الفرعية، أو من الناحية **الموضوعية**، بحيث تكون التقسيمات على قدر متساو أو متقارب من حيث الأهمية

3.الخاتمة:

الخاتمة هي النتيجة المنطقية لما تمت مناقشته وعرضه، وهي المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية الجديدة التي تنسب للباحث دون منازع أو منافس، يعرض فيها الباحث الأحكام والنتائج التي توصل إليها.

يعرض في الخاتمة الموضوع الرئيسي، والنقاط والتحليلات التي سبقت مناقشتها ولكن بصفة مختصرة، الغاية منها التبرير أو التمهيد لما تم التوصل إليه من نتائج.

ونظرا لأنها الجزء الأخير في البحث والذي يترك انطباعا لدى القارئ، فهو عادة يبدأ قراءة البحث أو الكتاب من خاتمته، ويبني عليها حكمه العام، لذلك لا بد على الباحث أن يوليها العناية الشديدة من حيث ترتيب الأفكار وجودة الصياغة وحسن اختيار الجمل والعبارات والمفردات، بطريقة تجعل القارئ يسترسل دون تكلف في الوصول إلى نهاية البحث.

ولن يكون البحث ذا أهمية إن لم يتمكن الباحث من الوصول فيه إلى نتائج ذات قيمة بالنظر إلى مجال البحث.

وتأتي الخاتمة في نهاية البحث لتقدم للقارئ نتائج البحث بشكل مكثّف وما أسفر عنه من جديد في الحقل المعرفي، وطبيعة الحلول التي قدمها للإشكالية الرئيسية المطروحة والإشكاليات الفرعية، وما يمكن أن يثيره البحث من إشكاليات جديدة وأسئلة غير مسبوقة تفتح الآفاق لبحوث علمية أخرى مستقبلا.

4.الملاحق:

كثيرا ما يحتاج الباحثون في إنجازهم للبحوث العلمية إلى مجموعة من الوثائق والقوانين والنصوص والتقارير والإحصائيات وذلك لأجل التفصيل أو التوثيق أو غيره، وفي الوقت ذاته يخلّ ذكرها في متن البحث بتوازنه وانسجامه وتسلسل أفكاره، ولذلك يمكن للباحث وضعها كملاحق في نهاية بحثه قبل قائمة المصادر والمراجع. إلا أن على الباحث مراعاة الشروط التالية في الملاحق:

- أن تكون وثيقة الصلة بالبحث، وأن تضيف جديدا أو تعضد أمرا سبق الحديث عنه أو توضح مجملا.
- عدم المبالغة في إيراد ملاحق مطوّلة وعدم الإكثار منها ظنا من الباحث أنه بذلك سيزيد من حجم البحث وبالتالي الزيادة في قيمته العلمية. إذ أن ذلك سيؤثر سلبا على البحث العلمي وصاحبه.
- إحكام طريقة وضع الملاحق، بإفراد كل ملحق برقم، وعنوان يدل على مضمونه وأهميته، وذكر المصدر الذي اقتبس منه، والإشارة إليها في فهرس المحتويات.

4. قائمة المصادر والمراجع:

وقد سبق التفصيل في محتوياتها وترتيب المصادر والمراجع

5. الفهرس:

وتسمى أيضا قائمة المحتويات، والهدف منها إطلاع القارئ على كل العناوين سواء الرئيسية أو الفرعية أي بدءا بالأبواب وصولا إلى آخر تقسيم في البحث، وهي بطبيعة الحال آخر ما ينجز في البحث العلمي بعد أن يتأكد الباحث من اكتمال كل عناصر البحث وأنه لن يضطر لإدخال تعديلات

عليه بالزيادة أو النقصان. حيث يحتوي الفهرس على عمودين أحدهما يتعلق بالعناوين ذاتها، والثاني يخصص لصفحة تواجد العنوان في البحث، ويجب أن يتحرى الباحث تحقيق التطابق التام بين الصفحات الواردة في المتن والفهرس.